

# أوروبا وحكومة الوحدة الوطنية . . الاتحاد الأوروبي يصطدم بشروطه

بون / نبيل شبيب



بلغت ١٠٥ ملايين أويرو، منها ٦٠ مليوناً من الدول الأعضاء والباقي من الاتحاد، وصلت على شكل معونات طبية وغيرها إلى ٤٠٠ مركز صحي و٢٢ مستشفى، بالإضافة إلى ما يعادل ٢٧٠ أويرو لكل عائلة من أصل ٦٢٥ ألف عائلة فلسطينية، معظمها من عوائل العاملين في تلك المنشآت.

ويمكن أن يدخل تحت عنوان «الإغراء المالي» الإضافي ما وصل إليه المؤتمر الثاني لما يسمّى الدول المانحة في استوكهولم، وتضمن الوعد بتقديم ٣٩٠ مليون أويرو للفلسطينيين، ووصفت وزيرة خارجية السويد كارين يامتين ذلك بأنه «نتيجة رائعة»، وكان المؤتمر قد انعقد بمبادرة من جانب السويد والنرويج وإسبانيا.

## المدخل اللبناي للأوروبيين

إن الانحياز الأوروبي الذي ازداد وضوحاً أثناء انتفاضة الأقصى وبلغ مدهاء في التعامل مع فتح جبهة لبنان عبر قضية اغتيال الحريري، لا يزال فيما يتعلق بالموقف من أحداث قضية فلسطين، على النهج الذي ساهمت في وضعه فرنسا إسهاماً رئيسياً، في مرحلة المساعي الفرنسية -المشتركة مع ألمانيا بعد وصول أنجيلا ميركل إلى السلطة فيها- لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى طبيعتها على أسس جديدة، والجديد فيها هو أساليب التعامل على جانبي المحيط الأطلسي، أما من حيث المضامين ذات العلاقة بالقضايا العربية والإسلامية، فالحصيلة حتى الآن هي اقتراب

اتفاقات مرحلة أوسلو.

٣- العمل على إعادة الحياة لما يسمّى اللجنة الرباعية للبحث عن سبل استئناف «العملية السلمية». مفوض الشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد خافيير سولانا صرح بعد اللقاء بأن «الاتحاد الأوروبي يود إجراء محادثات مع حكومة وحدة وطنية فلسطينية، ومن الطبيعي أن يكون فيها وزراء من حماس»، وأضاف «إننا نرحب بكافة محاولات الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لتشكيل حكومة وحدة وطنية. واستئناف المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين هو في محور جميع مساعينا».

وزير خارجية فنلندا ورئيس مجلس وزراء الاتحاد حالياً إيركي توميوجا صرح بأن «التفاوض حول السلام يتطلب الحديث مع كل طرف مهم، ولكن على حماس أن تلبّي أولاً شروط الاتحاد الأوروبي»، وأضاف «لدينا وضع جديد، وحكومة جديدة، وعلينا الاستفادة من الفرصة، لاستئناف عملية السلام».

وزير خارجية ألمانيا فرانك شتاينماير وصف تشكيل حكومة وحدة وطنية بأنه خطوة هامة، تفتح نافذة لمحادثات جديدة في عملية السلام، وأضاف يقول: «يجب علينا الاهتمام بالمسائل التي لا تزال شائكة، كيف يمكننا في المستقبل أن نحول دون المتطرفين، من أي جهة، ودون إثارة أزمات مسلحة من جديد في المنطقة، وكيف نتمكن من إيجاد وضع يحدّد المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين»، وأشار إلى أن «الاتحاد الأوروبي يعتمد على براءة محمود عباس في المفاوضات (أي الفلسطينية - الفلسطينية)، ولكن من المؤكّد أن المساعدات الدولية لن تأتي إلا عندما يتضح تماماً التخلي عن العنف والاعتراف لإسرائيل بحق الوجود».

وذكرت بينيتا فيريرو فالدنر، العضوة في المفوضية الأوروبية عن المساعدات المالية «الآنية» أنها

تلقت وسائل الإعلام حصيلة اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم ٢٠٠٦/٩/١٥ تحت العنوان الذي اختاره المتحدثون باسم الاتحاد له، وهو الانفتاح مجدداً على الفلسطينيين بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومضى بعضها إلى القول بأن الاتصالات الدبلوماسية ستعود إلى ما كانت عليه، بما يشمل حركة المقاومة الإسلامية حماس أيضاً. وفي هذه الصيغة ما يمكن اعتباره مناسباً للرأي العام الأوروبي، الذي تصاعد حجم معارضته للتشدد في السياسات الغربية تجاه المنطقة عموماً، لا سيّما أثناء الحرب العدوانية على لبنان، ولكن لا يمكن رصد تغيير جذري في السياسة الأوروبية عند النظر في القرارات الصادرة والتصريحات الرسمية التي رافقتها.

## تمديد الحصار الشروط

كان من التعابير التي استخدمت في الإعلام الغربي والعربي حول الموقف الأوروبي الجديد عقب الإعلان عن قرب تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية «سياسة اليد الممدودة»، ولكن هذه «اليد الممدودة» لم تتجاوز على أرض الواقع تمديد الوضع الراهن، فالموقف «الجديد» يتلخّص في النقاط الرئيسية التالية:

١- الإبقاء على الحصار المالي لمدة ثلاثة شهور أخرى، أي حتى نهاية عام ٢٠٠٦، والاكتفاء بدلاً من ذلك بإرسال ما سمي «مساعدة مالية آنية»، والمقصود بها إيصال ما يوصف بالمساعدات بصورة مباشرة للقائمين على شبكتي المياه والشؤون الصحية، وتجنب القنوات التي تتبع لحكومة «حماس» الفلسطينية.

٢- تأكيد الاستعداد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، دون استثناء وزراء حماس فيها، إذا ظهر ما يشير بوضوح إلى استعداد تلك الحكومة لتلبية الشروط الدولية، والمقصود بذلك هو «الاعتراف بإسرائيل، والإعلان عن التخلي عن العنف/المقاومة، والاعتراف بالاتفاقات السابقة/